

تحقيق

لم يكتف «تجار» السوق السوداء، في سوريا، بالسيطرة على سوق القطع الأجنبي، وإيصال سعر الصرف إلى مستويات قياسية، فالأيام الماضية أثبتت أن لهؤلاء أيضاً «حولة وجولة» في سوق المشتقات النفطية، الذي يشهد، منذ بداية شتاء هذا العام، أزمة خانقة

الاقتصاد السوري في قبضة السوق السوداء



صالح هائلة يجري تداولها في هذه السوق (أ ف ب)

دمشق، زياد غصن

على وقع خارطة النفوذ والسيطرة، فقد الاقتصاد الرسمي السوري كثيراً من نشاطه وإمكاناته لمصلحة اقتصادات، بعضها جديد نشأ مع تطورات الأزمة ميدانياً، وبعضها الآخر قديم عاد لينتعث مستفيداً من الظروف الاقتصادية، التي تمر بها مناطق البلاد كافة.

تذهب التقديرات إلى حد الجزم بتفوق حجم الاقتصادات غير الرسمية، وتأثيرها المباشر في حياة السوريين، وبنيته الاقتصادية الوطني لسنوات قد تكون طويلة، ولا سيما في ظل حالة «المأسسة»، التي أصبحت تدير أنشطة هذه الاقتصادات، وتحكمها بمرور كبرى ومهمة، سواء في المناطق الخاضعة للدولة، أو تلك الخارجة عن سيطرتها.

فإلى جانب الاقتصاد الحكومي الرسمي الحاضر في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة، هناك

اليوم، اقتصاد جديد تتبلور ملامحه بوضوح في المناطق الحدودية، الواقعة تحت نفوذ تنظيمات مسلحة مختلفة، فيما يشهد الاقتصاد غير المنظم، أو المعروف باقتصاد «الظل»، تنامياً كبيراً لدرجة أصبح فيها يتفوق على الاقتصاد الرسمي، وأخيراً يأتي اقتصاد الحرب كمكون رئيس مرتبط بالاقتصادات الثلاثة السابقة، الذي يسعى إلى إنعاش السوق السوداء، وتوسيعها لتغدو «الحاكمة» في كثير من الأحيان.

«التقنين» هو المدخل

تحضر اليوم السوق السوداء في حياة السوريين على نحو مباشر، من خلال تأثيرها السلبي في ملفين أساسيين، الأول سوق القطع الأجنبي، وما نجم عنه من انخفاض كبير في سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي، وتالياً ارتفاع أسعار السلع والمواد إلى مستويات غير مسبقة، ما أدى إلى اتساع دائرة الفقر والفقراء. أما الملف الثاني، فيشمل توزيع المشتقات النفطية التي تدعمها الدولة، واستغلالها لحاجات المواطنين بغية تحقيق إيرادات كبيرة، مع ملاحظة أن ذلك لا يعني أن نشاط السوق السوداء بقي محصوراً ضمن هذين الملفين فقط.

عاودت السوق السوداء نشاطها مع بداية الأزمة، وزاد تدريجياً مع تأثر مؤسسات الاقتصاد الرسمي بالعقوبات الخارجية، وتراجع دورها في تأمين السلع والمنتجات بكميات تلي احتياجات السوق المحلية، فضلاً عن ظهور شريحة اجتماعية انخرطت في الحرب، وتحالفت مع قوى الفساد التقليدية الموجودة داخل مؤسسات الدولة وخارجها، للمتاجرة بالسلع والموارد والبشر في جميع أنحاء البلاد، وإن بنسب متفاوتة.

يحدد الدكتور أكرم حوراني، الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، ثلاثة أسباب أسهمت في زيادة نشاط سوق القطع السوداء خلال فترة الأزمة: «عدم تلبية الطلب لغايات غير تجارية (الحفاظ على قيمة المذخرات)، عدم تلبية الطلب لغايات تجارية على نحو كاف لتلبية احتياجات المستوردين (خارج قائمة السلع المسموح بتمويلها عبر المصارف المأذونة)، والتصرّحات المتكررة للقائمين على إدارة السياسة النقدية (التدخل، التهديد والوعيد...)».

ولا تختلف هذه الأسباب عن تلك التي أدت إلى دخول السوق السوداء على خط توزيع المشتقات النفطية،

مع مراعاة خصوصية كل من الملفين، فالدكتور زياد أيوب عريش، الخبير في شؤون الطاقة، والأستاذ في جامعة دمشق، يشير في حديثه لـ «الأخبار» إلى أن سنوات الأزمة شهدت «انخفاضاً جوهرياً في استهلاك المشتقات النفطية، نتيجة تراجع مستوى الدخل، وتوقف آلاف المعامل الصناعية، وهذا بغض النظر عن الظروف الأمنية. ومع ذلك فإن الطلب بقي أعلى من العرض»، الذي تأثر نتيجة مشكلتين رئيسيتين هما «تأمين القطع الأجنبي، وتأثيرات العقوبات الدولية والمخاطر الناجمة عنها في النقل والتأمين... الخ».

ومع تعثر إجراءات الحكومة، وعجزها خلال الفترة الماضية عن ردم الفجوة بين الطلب على القطع الأجنبي والمشتقات النفطية وغيرها، والكميات المتاحة من هذه السلع، كانت ظاهرة السوق السوداء تتسع أفقياً وعمودياً، إضافة إلى الشريحة

التي باتت تعرف بـ «تجار الأزمة» أو «أمراء السوق السوداء»، كان هناك مواطنون عاديون كثر، ولأسباب عديدة، ينضمون تلقائياً إلى بنية «التجارة غير المشروعة»، منشئين بذلك ما يمكن تسميته «حلقات الفساد الصغير». فمثلاً أصبح مألوفاً رؤية أشخاص يفتشون، بمواد الإغاثة، أرصفة بعض الأسواق الشعبية لبيعها بأسعار منافسة، أو

السوق السوداء تحالفت مع قوى الفساد التقليدية

أن يبادر آخرون بين الفينة والأخرى لشراء مبلغ 200 دولار (أو ألف دولار سابقاً) من مؤسسات الصرافة النظامية، وبيعها لاحقاً لتجار العملة. وغير ذلك.

نراء قياسي

لا تتوافر حتى الآن أي تقديرات، أو بيانات إحصائية يمكنها أن تحدد على نحو تقريبي حجم السوق السوداء ونسبتها إلى الاقتصاديين على أنها أصبحت تمثل نسبة كبيرة وخطيرة، فالدكتور حوراني أكد في حديثه لـ «الأخبار» أنه «من مراقبة طويلة للطلب على القطع في السوق، فإن الطلب على القطع يقدر لغايات غير تجارية بما بين 3-10 ملايين دولار يومياً، وتمويلها رسمياً بنحو 25 مليون دولار يومياً».



أصدرت مجموعة من الشخصيات الأردنية، تضمّ محققين وكتاباً وسياسيين، بياناً أعربت فيه عن دعمها للقوى المسلحة الأردنية، ووقوفها ضدّ القوى الظلامية التكفيرية، والمنظمات الإرهابية، ويحلمون الحكومة التركية المسؤولة الكاملة عن مقتل الطيار الأردني معاذ الكساسبة، ويدينون سياسة المعايير المزدوجة التي ستودي بصدقية الدولة الأردنية، مطالبين بتعاون الجيش الأردني مع الجيش السوري والعراقي والمصري لمكافحة الإرهاب، مؤكداً على الدور العربي للأردن والعلاقات الأخوية مع سوريا.

(نص البيان على الموقع)

مشهد ميداني

دير الزور تحت الحصار... و«الوحدات» الكردية نحو تل

أيهم مرعي

دخل الحصار الذي فرضه تنظيم «داعش» على أجزاء واسعة من مدينة دير الزور يومه الثلاثين، إثر إغلاق التنظيم معبر البغليبة الذي يفصل الأحياء الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري، مانعاً دخول أي من المواد الغذائية والأدوية إليها، ما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية في تلك

الأحياء التي يقطنها أكثر من 400 ألف مواطن، أغلبهم من الأطفال والنساء، باتوا اليوم يعيشون ظروفاً قاسية في ظل ارتفاع الأسعار، وفقدان بعض المواد الغذائية والطبية.

تزامن ذلك مع قطع «داعش» الاتصالات عن كامل المحافظة، عبر تخريب الكابيل الضوئي في منطقة الشولا، ومنعه ورشات الصيانة من إصلاحه، لتقتصر الاتصالات على دارات اتصال فضائية محدّدة

مربوطة بالعاصمة دمشق، متوافرة في فرع الاتصالات في المحافظة، وتؤمن حزم اتصال محدودة، مع اتصال إنترنت محدّد، وبسرعة بطيئة. وهو أمر أفسح المجال أمام الأهالي وجنود الجيش السوري لطمأنة أهاليهم إلى أحوالهم، ومكّن الجهات الحكومية والعسكرية من التواصل مع العاصمة دمشق. مصدر حكومي داخل المدينة أكد لـ «الأخبار»: «إن مساعي كبيرة تبذل

لتأمين احتياجات المدينة عبر جسر جوي، لا سيما المواد الأساسية من أدوية وحليب أطفال»، لافتاً إلى «أن الحكومة السورية تبذل أقصى طاقتها لتأمين احتياجات المواطنين عبر الطيران، وتأمين وسائل اتصال بديلة قريباً»، وكشف المصدر «أن قطع داعش للاتصالات عن مدينة دير الزور وحصارها سببها الهزائم المتتالية له، وعجزه عن اختراق أي جبهة في المدينة التي دافع أهلها عنها إلى

جانب الجيش السوري». بدوره، كشف مصدر معارض لـ «الأخبار» عن «اتصالات تجرى بين وجهاء ريف دير الزور وبعض مسؤولي التنظيم لفتح الحصار عن المدنيين، والسماح بإدخال المواد الغذائية والطبية وحليب الأطفال». المصدر بين «أن من يفرض الحصار هم المقاتلون من أبناء المدينة الذين من غير المفهوم معنى تجويعهم لأهلهم وذويهم»، مؤكداً أن قرار الحصار ناتج من قرارات فردية.